الفرع الثاني: الصياغة(تحرير المعاهدة الدولية)

إن تحرير المعاهدة يتضمن ثلاثة أقسام، فالقسم الأول منها يضم المقدمة أو الديباجة، والتي يذكر فيها الأسباب والدوافع التي أدت إلى عقد المعاهدة.

أما القسم الثاني من المعاهدة، فهو يتضمن بيان لأطراف المعاهدة فقد يلجأ إلى ذكر أسماء الدول فقط أو أن الاتفاق قد يتم ما بين الحكومات، أو رئيس إحدى الدول ودولة أخرى أو حكومة أخرى.

أما القسم الثالث و الأخير فهو خاص بأحكام المعاهدة وذلك بشكل مواد مستقلة تندرج في صلب المعاهدة أو تلحق بها، وعادة ما يقسم إلى أبواب وفصول وقد تتبعها ملاحق، كما هو حال ميثاق جامعة الدول العربية 1945، إذ يتألف من 30 مادة و3 ملاحق.

ويعرف تحرير المعاهدة بصياغة ما أتفق عليه خلال المفاوضات بلغة قانونية و في مواد، و لا يوجد أسلوب معين و نموذجي واجب الإتباع لتحرير المعاهدات، و المبدأ دائماً ما تتفق عليه الدول، لكن تحرير المعاهدات يطرح دائماً إشكالان أولهما يتعلق بلغة المعاهدة و ثانيهما يتعلق بمحتوى المعاهدة

01- مشكلة اللغة: فهي تطرح عندما يكون هنالك دولتان أو عدة دول تستخدم لغات مختلفة فبالنسبة للمعاهدات الثنائية عادةً ما تحرر بلغتي الطرفين و غالباً ما يقع التنصيص صلب المعاهدة الثنائية أن كلاً من النسختين أصلية و تتمتع بالحجية، على أن اختلاف اللغات قد يتسبب أحياناً في نشوب خلافات حول تأويل المعاهدة ،و في مثل هذا يتعين على الطرفين إيجاد حل لهذا الخلاف إما عن طريق التفاوض أو أي طريقة أخرى لحل المنازعات الدولية كالوساطة و التوفيق و التحكيم و القضاء.

أما المعاهدات المتعددة الأطراف لا يمكن استعمال لغات جميع الأطراف فقبل الحرب العالمية الأولى كانت اللغة الفرنسية هي الأكثر استعمالا لتحرير المعاهدات، أي هي اللغة الدبلوماسية لكن بعد الحرب العالمية الثانية تقلص دور اللغة الفرنسية و تطورت الإنجليزية، و بصفة عامة فإن المعاهدات المتعددة الأطراف تحرر بأكثر من لغة واحدة و يقع التنصيص على أن جميع اللغات التي حررت بها المعاهدات لغات رسمية ذات حجية مثل: ميثاق منظمة الأمم المتحدة لعام 1945، الذي تم تحريره باللغات الستة الرسمية المعتمدة لتكون المعاهدات بعد ذلك محررةً في ستة لغات .

02- مشكلة محتوى المعاهدة: فهي غالباً ما تتكون من جزأين فنجد الديباجة ثم نجد جوهر المعاهدة أو بنودها متمثلة في المواد، ففي الديباجة نجد أحياناً ذكراً لأطراف المعاهدة بخاصةٍ في المعاهدات الثنائية ثم شرحاً لأسباب المعاهدة أي الدوافع التي أدت إلى إبرام المعاهدة ،و غالباً فإن الديباجة ليس لها قيمة إلزامية ولكنها تعتبر من العناصر التي يرجع إليها لتفسير المعاهدة أو لتأويلها إذا أقتضى الأمر ذلك.

أما جوهر المعاهدة فهو يتكون من مختلف بنودها التي تنص على مختلف التزامات الأطراف و حقوقهم و واجباتهم، و في نهاية المعاهدة غالباً ما توجد مواد تتعلق بالأحكام الختامية للمعاهدة و هي

تنص على إجراءات التوقيع و التصديق و الانضمام و بدء النفاذ و التعديل و أحياناً الأحكام الانتقالية و قد تحتوي المعاهدة على ملاحق و هي نصوص تحتوي على قواعد فنية أو تكميلية لم تدرج صلب المعاهدة وهي جزء لا يتجزأ من المعاهدة.